" خاتمة البحث "

وبعد هذه الدراسة لأساليب الطلب فى القرآن الكريم ، قد استخلصت منها النتائج التالية:-

بالنسبة للجانب التركيبى :-

قدمت الرسالة دراسة تركيبية شاملة لأساليب الطلب،وانتهيت إلى إظهار الأدوات المكونة للأساليب الطلبية البسيطة من المركبة،وكانت أدوات التحضيض والعَرْض أكثر الأدوات فى تركيبها، إذا ما قورنت بغيرها من الأدوات، كما أننى قمت بدراسة كل أداة على حِدَةٍ، للوصول إلى معرفة البسيط منها والمركب، وذلك بمناقشة آراء القدماء وغيرهم فيما يتعلق ببساطة الأدوات أو تركيبها ، كما أننى عالجت مسألة الصدارة فى الأدوات، وتنبهت إلى أن الأدوات يمكن أن تخرج عن الصدراة ، مع ملاحظة أن صدارة الأدوات أمر يتعلق بالنظم الذى تسير عليه اللغة .

ففى أدوات التحضيض والعَرْض قد انتهت الدراسة إلى أن أدواتهما مركبات لا بسائط سوى الحرف (لو) ، فى الوقت الذى يرى بعض الباحثين أن بعضها مركب وبعضها الآخر بسيط، واستحسنت رأى من ذهب إلى تركيبها.

وبالنسبة لمسألة الصدارة قد لاحظت فى أدواتهما الصدارة ، وإن كانتا تسبقان بحرف العطف ،(الواو أو الفاء) . هذا على مستوى الأداة .

أما على مستوى التركيب فإننى تنبهت إلى أنه قد يفصل بين أداة التحضيض وبين فعلها،وقد يتقدم معمول الفعل الذى بعدها، وفى هذه الحال جاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، كقولك : (عمراً هَلاَّ ضربتَ) .

ثم تناولت مواقع جملة التحضيض ، ثم الحديث عن جواب التحضيض والعَرْض .

وفى التمنى قد انتهت الدراسة إلى أن أدواته أصلية كانت أو غير أصلية ، بسيطة لامركبة ولا خلاف فى ذلك، وانتهيت إلى أن (ليت) لها الصدارة ، إلا إذا تقدمها ما يدل على التنبيه نحو (يَا) و(ألاَ) ، وناقشت آراء النحاة فى هذه المسألة – أعنى مسألة دخول

ثم تناولت مواقع جملة الدعاء الإعرابية ، كما تناولت جواب الدعاء، وشأنه فى هذه المسألة شأن الأمر والنهى ، فيكون مجزوماً أو منصوبا بعد فاء السببية ، ثم تناولت مجيئه فى صيغة الأمر والنهى ، ثم مجيئه فى صيغة الخبر .

وفى الاستفهام قد عالجت مسألة الصدارة فى أدواته، وتنبهت إلى أن أدواته قد تخرج عن الصدارة فتغير موقعها، وتناولت أصل أدواته ، وحاولت معرفة الأصلية منها والفرعية .

وقد ذهب العلماء القدامى إلى أصالة الهمزة بما تتميز به دون أخواتها ، مع الأخذ فى الاعتبار أنهم لم يبينوا السبب الموجب لذلك ، وناقشت آراءهم فيما رأوه فى أصل كثير من الأدوات ، ولم أوافق على ما ذهبوا إليه من أن أصل (مَا ومَنْ ومتى) وغيرها هو (أمَا، وأمَنْ أمَتَى) .

ثم تناولت مسألة (أمْ) بين الاستفهام والعطف، وناقشت آراء النحاة حول الحديث عنها، وانتهيت إلى أن (أمْ) حرف لا ينازع همزة الاستفهام فى مجيئها لطلب التصديق والتصور، وعموم موردها.

ثم تناولت مسألة (هَلْ) وأصالة الاستفهام بها، وناقشت آراء النحاة فى هذه المسألة ولاحظت فى آرائهم نوعا من الخلط والاضطراب ، واستبعدت تفسيرات القدماء فيما ذهبوا إليه من أن (هَل) معناها (قَدْ) وأنهم تركوا الألف قبلها، لأنها لا تقع إلا فى الاستفهام، وأن الاستفهام إنما مستفاد من همزة مقدرة .

وانتهيت إلى أنها حرف استفهام مبنى على السكون ، وُضِعَ بطريق الأصالة ، وإن كانت تخرج إلى معنى (قد) ، وتناولت أصل (مَنْ)،ولم أوافق على أنها منحدرة عن (ما)، بل هى أصل، كما أننى انتهيت إلى بساطة (أيّان) و(كم) ولم أوافق على أنهما مركبتان .

ثم تناولت إعراب أدوات الاستفهام ، والموقع الإعرابى لكل أداة ،ثم تناولت مواقع جملة الاستفهام ، كما تناولت جواب الاستفهام ، ثم مجئ الاستفهام فى صورة الخبر ، ثم تناولت دور القراءة – باعتبارها سُنَّة متبعة– فى تغيير الأسلوب، وتنبهت إلى أنها قد تنقل الأسلوب من الخبر إلى الإنشاء، أو العكس .

وفى الأمر قد عالجت مسألة الصدارة فى صيغه ، وذكرت أن شأنه فى هذا كشأن الحروف التى لها صدر الكلام – بمعنى أنه يحتل صدارة الجملة – ثم تناولت صيغته بين

الارتجال والانتقال ، وانتهيت إلى أن صيغة فعل الأمر مرتجلة على الأصح لا مقتطعة من المضارع ، على العكس مما زعمه بعض النحويين ، واستحسنت ما ذهب إليه السيوطى ، ثم تناولت حركة لام الأمر ، وتبين لى أن أصلها الكسر ، وتسكن بعد حرف العطف (الواو أو الفاء أو ثم) ، لكنها قد تأتى فى بعض القراءات مكسورة ، ثم عالجت مسألة حذف لام الأمر ، وناقشت آراء القدماء، وغيرهم فيما يتعلق بهذه المسألة ، وانتهيت إلى أنه يجوز حذفها ، واستشهدت بما جاء فى القرآن الكريم ، وفى كلام العرب ، ثم تناولت حذف فعل الأمر وإبقاء معموله، وقد نصب بعضها على الإغراء .

ثم تناولت أسماء الأفعال ، وعالجت مسألة البساطة والتركيب فيما عدوه مركبا،كـ (هَلُمَّ) ولم أوافق على ما ذهبوا إليه ، وبينت أن الأرجح والأوجه ، كونها بسيطة لا مركبة، لاضطراب أقوالهم .

كما تناولت أفعال الأمر التى عدها النحاة من أسماء الأفعال، وهى (هات) و(تعال) و(هَلُمَّ) ورجحت فعليتها، بدليل أنها تدل على الطلب ، وتلحقها ياء المخاطبة ، نحو : (هاتِى ، تعالَىْ ، هَلمّى) وأيدت ما ذهب إليه ابن هشام ،ثم تناولت (هَلُمَّ) بين البصريين والكوفيين من ناحية البساطة و التركيب،وانتهيت إلى أنها بسيطة لا مركبة ، لاضطراب أقوالهم . ثم تناولت مواضع اسم فعل الأمر فى القرآن الكريم ، وعلقت على كل موضع من مواضعها .

ثم تناولت مواقع جملة الأمر فى القرآن الكريم ، ثم جوابه ، وبينت أن جواب الأمر يرجع إلى قواعد نحوية تركيبية ، منها :-

١- أنه إذا كانت الجملة مركبة من (فعل أمر + اسم نكرة + فعل يصلح الاسم فيه) فإن الفعل الواقع جوابا جاز فيه الرفع والجزم .

٢- أنه إذا كانت الجملة مكونة من (فعل أمر + اسم معرفة) يرجع بذكره مما جاز فى نكرته وجهان جزمت .

٣- وإذا كانت الجملة مكونة من (فعل أمر + اسم معرفة + فعل لها) جاز فيه الجزم والرفع ، والجزم أوجه .

ثم تناولت مسألة (عطف الخبر على الإنشاء والعكس) بين الجواز والمنع، وناقشت آراء القدماء وغيرهم فيما يتعلق بهذه المسألة ، وانتهت الدراسة إلى جواز عطف الخبر على الإنشاء والعكس، واستبعدت رأى من منع ذلك .

ثم تناولت مجئ الأمر فى صورة الخبرو العكس، ثم بينت أثر القراءة فى تغيير الأسلوب ، ونقله من الخبر إلى الإنشاء والعكس .

ثم تناولت دور القراء فى مجئ لام التعليل للأمر، والعكس .

وفى النداء تناولت الحديث عن أدواته ، ورأيت اختصاص بعض الأدوات للقريب ، وبعضها للبعيد ، وقلت إن موضوع تحديد القرب والبعد فمتروك للعرف الشائع ، وانتهيت إلى أن (أيا، وهيا، ويا) وهى لنداء البعيد ، أواخرهن ألفات والألف ملازمة للمد ، فكانت هذه الأدوات مناسبة لنداء البعيد .

وعالجت مسألة الاختلاف فى هاء (هَيا) ،حيث قيل : إنها أصلية ، وقيل هى بدل من همزة (أيَا)، وانتهيت إلى أن كلا الرأيين سديد، لأن هذا من السعة، كما أن إبدال الهمزة هاء كثير فى اللغة ، لأنها من حروف الحلق ، كما أن فى هذا نوعاً من التخفيف .

وقد عالجت مسألة الصدارة فى النداء ، وتنبهت إلى أن له صدر الكلام ، ومع ذلك قد يأتى متأخرا، فيسبقه الأمر، وقد يأتى وسط الكلام .

ثم عالجت مسألة دخول حرف النداء على غير الأسماء ، كالحروف والفعل ، مع أنه يختص بالاسم، إذ يعد علامة أساسية من علامات الاسم ، وناقشت آراء العلماء فى هذه المسألة، وانتهيت إلى أن الأوجه فى (يا) أنها حرف تنبيه ، وليست للنداء ، لأنه لا ينادى إلا الأسماء ، كما أن القائل ربما يكون وحده ، كما أننى تنبهت إلى أن (يا) قد تأتى للندبة، متى وضح المعنى، وأمن وقوع لبس فيه، ثم تناولت دور القراء فى مجئ الاسم منادى ، ثم تناولت مواقع جملة النداء الاعرابية .

وفى النهى قدمت الرسالة دراسة تركيبية لأداة النهى ، وناقشت آراء النحاة فيما رأوه فى أصل (لا) الناهية ، ولم أوافق على ما ذهبوا إليه من أن أصلها (لا) النافية ، والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها ، وحذفت كراهة اجتماع لامين فى اللفظ ، وانتهت الدراسة إلى أن (لا) النهى ، هى لام وألف مطلقة .